

السبب الرئيسي لتبييد الموارد

صدر في "النهار" مقال مند بسبعين أيام انجزه سلوى علبيكي عن مأساة قطاع الكهرباء والمياه في لبنان، وأطن أن من المناسب توضيح اضرار الاهمال الذي واجهناه على هذا الصعيد منذ 2006 وحتى تاريخه. حسب المقال أن طاقة المعامل الكهرومائية في مجرى مياه اللبناني توازي 190 ميغawatts. وعلمون ان مصدر انتاج الكهرباء من تدفق المياه هو الاقل كلفة بين انواع منشآت التوليد، ومن أهم خصائصه ان استهلاك المحرروقات غير وارد في عمليات توليد الكهرباء من تدفق المياه، وبالتالي لا تساهم هذه المعامل في التلوث. ومعامل الكهرباء في لبنان تعتبر بعد السيارات ثاني اكبر ملوث للبيئة في البلاد. ان المعامل الثلاثة سميت باسم رئيس الجمهورية حين انجاز المشروع أي شارل حلو، والمهندس الذي وضع تصوّر تطوير مياه اللبناني والاستفادة منها ابراهيم عبد العال، وأحد كبار مهندسي المعامل الثلاثة متوقفة منذ عام 2006 والسبب نكاث الاوساخ والنفايات في المياه وعدم صيانة هذه المعامل منذ اثنين عشر عاماً، فهل هناك يا ترى معمل لانتاج الكهرباء لا يخضع لاعمال الصيانة كل سنة؟ بالتأكيد ان الصيانة ضرورية ومن مستلزمات عمل المعامل بفاعلية واهمال الصيانة يؤكّد مسؤولية الوزراء المعينين منذ 2006 وحتى تاريخه. المقال يشير أيضاً الى توقيف معمل بعلبك وصور، وكان انشاء المعملين بمبادرة من الرئيس الحريري وكان هدف انجازهما تأمين طاقة تضاف الى طاقة معمل دير عمار والزهراني اللذين انجزا بطاقة 900 ميغawatts. استناداً الى ارقام المقال، توازي طاقة انتاج معمل بعلبك وصور 70 ميغawatts لكل معمل، أي ان طاقة المعملين تساوي 140 ميغawatts تضاف الى طاقة المعامل الكهرومائية البالغة 190 ميغawatts. ومعملاً بعلبك وصور أصيّبا باعطال نتيجة استعمال لقيم (مازو٧) لا يحوز المواصفات المناسبة وهذه من مسؤولية الوزارة المعنية. لقد كانت لدينا قبل اشتئجار الباخر طاقة انتاج تزيد على 330 ميغawatts متوقفة بسبب اهمال الصيانة وتقبل امدادات مازو٧ ذات مواصفات سيئة لمعمل بعلبك وصور. عام 2013 حظى وزير الطاقة بتخصيص وزارته بمبلغ يوازي 1.2 مليار دولار افترض انه سيكرس لانجاز معملين بطاقة 1000 ميغawatts، يمكن تشغيلهما باستهلاك المازوت او الغاز المسيل ان كان في الامكان توفيره. لتصور ما يمكن ان يكون الوضع لو كانت معامل اللبناني وبعلبك وصور تعمل بشكل طبيعي وانجزنا معيناً جديدين بطاقة 1000 ميغawatts عن سبيل استعمال الاعتمادات التي افترض ان تخصص لإنجاز المعملين. ان تصوّر هذا الوضع الطبيعي لنظام يعمل وزراوه على تكريس المصلحة العامة كان يوفر للبنان طاقة انتاجية على مستوى 1300 ميغawatts مع انتهاء عام 2015. فماذا فعلنا؟ تعاقبنا على اشتئجار باخر واستهلاك القسم الاكبر من الـ 1.2 مليار دولار على الباخر والقيم المستوردة لاجلها، ولم نؤمن الكهرباء للمواطنين، علماً بأن تأمينها من معامل اللبناني وبعلبك وصور كان سببدي الى انخفاض حاجة مصلحة كهرباء لبنان إلى القروض من المالية العامة بما يوازي على الاقل 6-5 مليارات دولار. كما كان في الامكان مع تزايد ساعات توفير الكهرباء رفع رسوم الاستهلاك الى مستويات تقلّعها اصحاب المولدات الخاصة، ومستوى التلوث من الانتاج الكهربائي كان ليكون أدنى بكثير. العجز المالي يرهق الدولة، وهذا نحن نشهد تخصيص 640 مليون ليرة لبنانية لسد عجز امدادات القيم للباخرتين العاملتين وربما معامل الانتاج، والبحث ينصب على اتفاق يتوّقع وزير الطاقة انجازه مع الشركة القبرصية التي تم التعاقد معها عام 2013 لانجاز معمل بطاقة تقارب من 500 ميغawatts في دير عمار وتأخير العمل لاسباب عده، منها سبب سخيف هو ما اذا كان يتبعين على وزارة الطاقة ان تدفع الضريبة على القيمة المضافة الى وزارة المال، علماً بأن وزارة الطاقة تفترض من وزارة المال المليارات لتشغيل معاملها بصورة تفتقر الى الاشراف المجدى والجدى كما بينا من عرض توقيف معامل اللبناني ومعمل بعلبك وصور. والتوجه الى تكليف الشركة القبرصية انجاز معمل على اسس التشبيه والتشغيل والتسلیم بعد 20 سنة اعطي وزير الطاقة صلاحية التعاقد في شأنه، وهذا التكليف يخالف القوانين اللبنانية وقد اعتمد لتفادي صدور حكم على الحكومة بتسديد عطل وضرر للشركة القبرصية على مستوى 200 مليون دولار. لا شك في ان المولدات الخاصة تكاثرت وباتت لديها مشغلون يُشاهدون عمل الشركاء المتخصصين، وقد فرضوا على المشتركين رسوماً مرتفعة كما رأينا على لبنان تكاليف استيراد معدات لوح شخص نصف مبالغها لانتاج 1000 ميغawatts من محطتين لكن وضع الموازنة ووضع لبنان المالي أفضل بكثير مما هو اليوم. وزير العدل اعتبر ان توقف امدادات المولدات الخاصة ساعتين احتجاجاً على سياسة حكومية تفرض ربط شبكات المولدات بالمستهلكين عبر عدادات الكترونية توفر انباطاً في قياس الاستهلاك وبالتالي انضباطاً في الفوترة، وهذا الاقتراح متوازن منذ عام 1996، وبقي مهملاً لأن القطاع العام عجز عن تأمين الكهرباء للمستهلكين على اختلاف حاجاتهم. الوزير الكريبي رأى ان اختيار اصحاب المولدات الخاصة قطع امدادات الكهرباء ساعتين أمر يخل بالانتظام والمصلحة العامة وهو طلب من القاضي المختص ملحة من أخلوا بهذه الخدمة العامة - أي ان وزير العدل أقر بأن اصحاب المولدات الخاصة يعملون ضمن القانون وتاليًا يخضعون القوانين السارية وليس بينها قانون ينظم تأمين الكهرباء - ولو كان الامر كذلك هل كان الوزير الكريبي يطالب بحاله وزراء الطاقة الذين عجزوا عن تأمين الكهرباء واسمهما في زيادة الدين العام بسرعة على التحقيق والمحاسبة. اتنا نشك في توجّه وزير العدل نحو محاسبة المستثمرين في شراء مولدات لكافية حاجات المستهلكين. يبدو ان المقايس انقليت، فأي وزير من فريق وزير العدل لا يمكن ان يخطئ، ولعل الاستفادة على امكان تحمل الوزراء مسؤولياتهم تساعده على تقييم البرهان على ان الحكم سيقر في أقرب وقت خطوات تصحيحية إن في مجال الطاقة، المياه، ازدحام السير وشروط البيئة. ولنذكر بأن تأخير الاصلاحات سببدي الى انحسار مستوى الاقراض الميسر الذي التزمته مجموعة الدول والمؤسسات التي شاركت في "مؤتمر سيدر" الذي انعقد في باريس.